Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فى النكرة، إذا قلت: مررت برجل كاتب، أو برجل كاتبا، وإذا كان كذلك فلابدَّ من الحال إذا احتيج إليها، وأما السماع ففى الحديث: «صلى خلفه رجال قياما(١)».

وكان تعقيب السهيلى: «والذى قاله الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ماقاله النحويون، إيثاراً لاتفاق اللفظ، ولتقارب مابين المعنيين فى النكرة وتباعد مابينهما فى المعرفة(١)».

وقد يسأل فيقال: كيف أجاز البدل على الموضع، ولانص يعضده، وإنما كلُّ دليله القياس على العطف؟ والجواب: أن هذه المسألة ـ مسألة إضافة المصدر إلى الفاعل ثُمّ الابدال من الفاعل ـ مسألة تقومُ أساساً على هذا القياس، أبدلت على اللفظ أم على الموضع، وليس فيها سماع مستفيض أو كثير كمسألتى الممنوع من الصرف أو الحال، وقد تَطَلَّبتُ شواهد عليها فلم أهتد إلى شىء، ومن ثم أمضى القياس فيها.

فالنص مقدَّم على القياس، ولعل السهيلىّ قد ارتضى قول أبى الحسن الأخفش والذى نقله أبو الفتح بن جنى فى قوله: «واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شىء ما، ثم سَمِعتَ العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره، فدع ماكنت عليه إلى ماهم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على ما اجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصى أبو الحسن(٢)».

وبعد، فقياس التمثيل له فى فكر السهيلى اللغوىّ نصيبٌ ملحوظ، ولقد قدمنا

---

(١) ن . م ٢٣٤.

(٢) الخصائص ١/ ٢٠٥، ٢٠٦.